بتنظيم اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية و"نوف إكسبو"

انطلاق فعاليات الملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية

المطيري: جائحة الكورونا لا زالت ترخي بظلالها على اقتصادات الدول رغم تراجع صعوباتها

شعيب: تبني مبدأ تطبيق "BIM" يقلل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المشاريع ويعزز مفهوم الاستدامة

جانب من جلسات الملتقى

جانب من الحضور

الحربي: النظام الإلكتروني الجيد ديناميكي تفاعلي وآمن ويساهم في الحفاظ على الخصوصية

انطلقت فعاليات الملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية الذي ينعقد تحت شعار "استكمال خطط البوابة الإلكترونية للتراخيص ومعالجة تحديات خطط البناء والإسكان"، بتنظيم من اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، وشركة "نوف إكسبو"، خلال الفترة من 10 – 12 يناير الجاري، وذلك برعاية وزير الدولة لشئون البلدية، عبدالعزيز المعجل.

وقال الوكيل المساعد لشؤون محافظتي العاصمة والجهراء بالتكليف في وزارة البلدية، ثامر المطيري، في كلمته التي ألقاها نيابة عن وزير الدولة لشئون البلدية، عبدالعزيز المعجل، إن شعار الملتقى ينطلق من حاجة ملحة لمعالجة معوقات وتحديات تواجه خطط ومشروعات البناء والإسكان انطلاقا من المراحل الأولى للتراخيص المتعلقة بتلك المشروعات، وليس انتهاء بالمراحل اللاحقة لتنفيذ تلك المشروعات.

وأكد أن أهمية هذه الدورة من الملتقى تنطلق من جملة ظروف تمر بها الكويت كما العالم، فجائحة الكورونا رغم تراجع صعوباتها، إلا أنها لا زالت ترخي بظلالها على اقتصادات الدول بما فيها الكويت، ولا ننسى موجاتها المتكررة من آن لآخر، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية عمقت التحديات التي تواجه تلك الأسواق التي لم تتنفس الصعداء حتى الآن، وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي الصعب، يمكن لنا أن نتبين العديد من التحديات التي تعيق خطط البناء والإسكان بالكويت منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وهناك أحيانا تأثير من الخارجي على الداخلي.

تحديات البناء والسكن

من جهته، قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، المهندس بدر السلمان، إن الملتقى يطرح الملتقى من خلال شعاره موضوعان، الأول يتناول مشروعا يتعين علينا إنجازه، والثاني يتعلق بتحديات البناء والإسكان لنقوم بمواجهتها، أما المشروع فهو تطوير نظام التراخيص التي تصدرها الجهات والهيئات الحكومية للمشروعات الإنشائية بمختلف أحجامها وأنواعها، وهو مشروع حيوي لما يوفره من الجهد والوقت والتكلفة بالنسبة لأصحاب تلك المشروعات.

وأكد السلمان أن ميكنة إصدار التراخيص على نحو متكامل، شاملا كافة الجهات المعنية بها وبإسلوب يقلل الجهد البشري بتلك الجهات لأقل حد ممكن يوفر الكثير على تلك الجهات نفسها، ويمنح أصحاب المشروعات الفرصة للبدء بتنفيذ مشروعاتهم دون أي تأخير، معرباً عن تطلعه لمناقشة الإجراءات والعقبات والحلول لتطوير هذا النظام ووضع التوصيات الخاصة بذلك للشروع بالتنفيذ في أسرع وقت ممكن.

وتحدث السلمان عن تحديات البناء والإسكان فهي متعددة ومترابطة أحيانا، وهذه المشروعات تبدأ من الجهود الفردية للأفراد ببناء مساكنهم الخاصة وتمتد إلى مشروعات الإسكان الوطنية ولا تنتهي بمشروعات التنمية العملاقة، مضيفاً "لا نحتاج الكثير لنتبين أن تلك المشروعات بأنواعها وأحجامها المتعددة تشكل حيزا هاما من الدورة الاقتصادية الحيوية للمجتمع، بالإضافة إلى الأمن الاجتماعي الذي توفره مشروعات الإسكان على سبيل المثال".

بدوره، قال المدير التنفيذي للتطوير في شركة العقارات المتحدة، مشاري المحيلان، إن هذا الملتقى المتخصّص والفريد من نوعه، يتناول في محاوره قضية في غاية الأهمية، وهي تحدّيات خطط البناء والإسكان المتعلقة بالأزمة الإسكانية التي تمسّ حياة شريحة واسعة من المواطنين، لاسيما الشباب منهم.

وذكر أن تأمين بيتٍ العمر يعتبر هاجساً يقض مضجع كثير من الأسر الكويتية، ونعلق آمالاً على الفعاليات المختلفة على غرار هذا الملتقى الذي يجمع نخبة من العقول ذوي خبرات ممتدة لسنوات طويلة من النجاح، وهي قادرة، في حالٍ تضافرت جهودها، أن تُحدث نقلة نوعية بالتعاون مع الجهات الحكومية في معالجة أكثر من 90 ألف طلب سكني قائم حتى الآن وأكثر من 140 ألف أسرة كويتية بانتظار بيت العمر.

وأكد ان "العقارات المتحدة" لديها سلسلة مشاريع ناجحة منتشرة في مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كل من لبنان وعمان ومصر والمغرب، ساهمت من خلالها في ابتكار حلول إسكانية عصرية وغير تقليدية تلائم شرائح مختلفة من العملاء وصلت فيها إلى مستويات قياسية.

بدوره، تحدث الرئيس التنفيذي في دار المكتب العربي للاستشارات الهندسية، طارق شعيب، عن تبني مبدأ تطبيق "BIM" وكيف يمكن أن يساعد في تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المشاريع وتعزيز مفهوم الاستدامة وحالات الطوارئ المناخية، مستعرضاً المساهمة العالمية للمباني والانشاءات في شأن انبعاثات الكربون الناتجة عن عمليات الانشاء والتشغيل والطلب النهائي على الطاقة.

وأوصى شعيب بضرورة إصدار قرار من مجلس الوزراء في هذا الشان مع إنشاء لجنة عمل مشتركة بين الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة مثل وزارة الأشغال والمكاتب الاستشارية، إلى جانب دمج هذا المفهوم في النظم التعليمية وبالتالي خلق فرص جديدة ووظائف غير تقليدية، وصولاً إلى استثمار القطاع الحكومي في التدريب والبرمجيات لمواكبة التحول الرقمي المعاصر في الكويت.

من جانبه، حدد الشريك التنفيذي لـ "دار اس اس اتش انترناشيونال" للاستشارات الهندسية، عمران حيات، 3 أمور للنهوض بالدور الاستشارية الهندسية في الكويت، تتمثل في تطوير التشريعات الخاصة بالاستشارات الهندسية، ودعم الدولة لمجال الاستشارات، وتحسين بيئة الأعمال، مشيراً إلى أن الدولة هي المحرك الرئيسي للقطاع الانشائي، وينبغي أن تكون هناك شفافية للمشاريع المخطط لها حتى تكون الدور الاستشارية والمكاتب الهندسية جاهزة لتلك المشاريع.

جلسات اليوم الثاني من المؤتمر

خلال فعاليات اليوم الثاني عقدت الجلسة الأولى تحت عنوان البنية التكنولوجية للبوابة الالكترونية المتكاملة للتراخيص، وتحدث خلالها مستشار تكنولوجيا المعلومات بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الدكتور أنور الحربي، حول أهم متطلبات الربط الالي وتطوير البوابة الالكترونية المتكاملة للتراخيص، لما للتراخيص من أهمية كبرى على الصعيد المحلي او العالمي لأي دولة أو شركة أو فرد.

وقال الحربي أن للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات 8 اختصاصات رئيسية من بينها وضع الخطط وسياسات تكنولوجيا المعلومات على المستوى الوطني واعتمادها من قبل مجلس الوزراء، والاشراف على تنفيذ خطط ومشروعات الحكومة الالكترونية، وتنسيق كافة أعمال خطط تطوير تكنولوجيا المعلومات بين الجهات الحكومية، ووضع وإدارة المنهجيات والمقاييس والانماط اللازمة.

وقال أن منظومة الحكومة الالكترونية تهدف إلى رفع مستوى الخدمات الإلكترونية الحكومية، ودعم خطط الدولة في تحفيز الاقتصاد والانتاج وتحسين الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءات استخدامها، وبناء الثقة والامان في استخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء مجتمع المعرفة.

واستعرض الحربي مواصفات النظام الإلكتروني الجيد، فقال أن النظام يؤدي الاغراض والاعمال المطلوبة التي صمم من أجلها، فهو نظام ديناميكي تفاعلي، آمن ومحمي ويحافظ على الخصوصية، ويعمل على مدار الساعة دون توقف حتى في أيام الاجازات والعطل الرسمية، فضلاً عن أنه لا يتعطل ويضمن السرعة في الانجاز مع تحمل الضغط، ناهيك عن تقديم الاشعارات ويخضع للرية والتقدير.

بدوره استعرض الوكيل المساعد لشئون محافظة العاصمة والجهراء بالتكليف ببلدية الكويت المهندس ثامر المطيري، خدمات بلدية الكويت تحت عنوان (تطوير وانجاز)، مشيراً إلى أن أهداف بلدية الكويت من وراء توفير الخدمات الالكترونية هي سرعة إنجاز المعاملات وتطبيق مبدأ الشفافية، وتطبيق السياسات واللوائح الخاصة بالمعاملات، وتوفير وسيلة متابعة للإدارة العليا، واختصار مدة إنجاز المعاملات كافة.

وأضاف ان توفير الخدمات الالكترونية المختلفة، وربط المعلومات بين بلدية الكويت وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، كان له اثر كبير في سرعة إنجاز المعاملات، حيث تم ربط البلدية بعدد من الجهات الحكومية التي كان من بينها وزارة العدل ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، والهيئة العامة للصناعة، والادارة العامة للإطفاء، الامر الذي ساهم في سرعة الحصول على الموافقات اللازمة للتراخيص، وتقليص مدة المعاملات من أشهر إلى ايام محددة، خاصة بالنسبة لمعاملات السكن الخاص والاستثماري.

وأشار المطيري إلى أن ذلك كله ساهم أيضا في رفع تصنيف الكويت في المؤشر العالمي بين عام 2019 و 2020 من مستوى 131 إلى 68 على الصعيد العالمي، ومن 14 إلى 9 على مستوى دول الشرق الاوسط، كما ساهم في تقليص إجراءات استخراج المعاملة من 23 إجراء إلى 19 إجراء فقط، وتقليص أيام المعاملة من 231 يوم إلى 103 أيام فقط، ما عزز من جودة الاعمال.

أما على صعيد استلام حدود القسائم، فقد نجحت الميكنة في تحويل معاملات الاستلام بالكامل إلى الإلكترونية، والقضاء على الخطوات الورقية واليدوية السابقة، حيث اصبح بإمكان المقاول التقدم بطلب استلام الحدود عبر الموقع الالكتروني للبلدية ومن ثم تحميل المستندات المطلوبة للحصول على الموافقة إلكترونياً ودون الحاجة للمراجعة.

واضاف أن كل ما سبق الحديث عنه كان ضمن المرحلة الاولى من خطة البلدية المقسمة على 3 مراحل، حيث تهدف المرحلة الثانية التي يجري العمل عليها حالياً إلى تحويل بلدية الكويت إلى بلدية ذكية، والتركيز على تقديم الردود على الاستفسارات آلياً وفورياً عن طريق ميكنة القوانين واللوائح، حتى فيما يتعلق بأعمال مساحة الأراضي الزراعية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للزراعة للتسهيل على المواطنين.

وتتضمن المرحلة الثانية كذلك ميكنة تراخيص المحلات، وتوفير الموافقة الفورية على الطلبات، وإصدار الترخيص آلياً، وتفعيل الرقابة اللاحة، وميكنة الاستفسار الآلي ليتم الرد آلياً على كافة استفسارات المواطنين، كما يجري تفعيل شهادة الاوصاف وربطها مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن طريق تطبيق "هويتي" للمصادقة والموافقة على طلب شهادة الاوصاف والاعتماد على نظام المعلومات الجغرافية والرقم الآلي للبطاقة المدنية.

الجلسة الثانية

ناقشت الجلسة الثانية من الملتقى، والتي أدارها أمين صندوق اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية الدكتور عادل المشري، دور الجهات الحكومية في تطوير البوابة الالكترونية المتكاملة للتراخيص، حيث أكد المشري على أن إتحاد المكاتب الهندسية لمس وبوضوح ذلك التطور الكبير في عملية إصدار التراخيص الحكومية، وإن كان الطموح أكبر من ذلك، حيث يتمثل الطموح في إيجاد بوابة واحدة تسهل على المستثمر الحصول على جميع احتياجاته فيما يخص تراخيص المباني من خلال تعاون الجهات المختلفة وتفعيل الربط الالي فيما بينها.

وأضاف ان المستثمر الكويتي وبعض المكاتب الهندسية التي وصلت إلى العالمية، تعرفت على تجارب الدول المتطورة في هذا الخصوص وبدأت في نقلها إلى الكويت، لذا فهي تطمح في الوصول إلى نفس المستوى العالمي وإرجاع الكويت إلى سابق عهدها في الريادة، خاصة وأنها مقبلة على تنفيذ عدد من المشاريع التنموية المليارية.

وخلال حديثه في الجلسة استعرض مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي دور البلدية على صعيد الخدمات الالكترونية، مبيناً أن أزمة جائحة كورونا جاءت لتسرع من تطبيق الانظمة الالكترونية في بلدية الكويت، علماً بأن البلدية كانت قد بدأت في تطبيقها من قبل الجائحة، لكن الجائحة سرعت من إجراءات تنفيذها.

واشار إلى أن الكويت وعلى مستوى كافة جهاتها الحكومية قطعت شوطا كبيراً فيما يتعلق بالخدمات والانظمة الالكترونية، مبيناً أنه وبعد شهر من الان ستنتهي بلدية الكويت من تنفيذ المرحلة الثانية من خطتها المؤلفة من 3 مراحل، حيث من المقرر أن تتضمن هذه المرحلة السماح للمكاتب الهندسية المحلية بإصدار تراخيص البناء دون الرجوع إلى بلدية الكويت، بحيث يمكن للمواطن بيع عقاره أو الارض الفضاء الخاصة به دون الحاجة لمراجعة إدارات البلدية، وذلك كله من خلال النظام الالي لبلدية الكويت والمرتبط بشكل مباشر بوزارة العدل.

وأكد المنفوحي على أن الكويت لديها بنية الكترونية مقبولة يمكن مقارنتها بالدول الاخرى، حيث تتيح هذه الانظمة إصدار تراخيص البناء والحصول على موافقات وزارة الكهرباء والماء، وموافقات الادارة العامة للاطفاء بشكل أكثر سلاسة من ذي قبل، مشيراً إلى أن التنافس بين الجهات الحكومية المختلفة على تقديم هذه الخدمات كان له الفضل في إنجاز ذلك كله.

بدوره أكد الوكيل المساعد لقطاع خدمات العملاء بوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة أحمد الرشيدي، أن الوزارة نجحت خلال السنوات العشر الاخيرة في توفير 47 خدمة إلكترونية للعملاء، كما نجحت في الوصول إلى مؤشرات متقدمة على صعيد تسهيل بيئة الأعمال في الكويت.

وأضاف أن لوزارة الكهرباء والماء تواصل يومي مع المجلس البلدي فيما يتعلق بتوفير خدمات المحطات الكهربائية، كما أنها وصلت إلى مراحل متقدمة في الربط مع عدد من الجهات الحكومية مثل المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الائتمان، وذلك في إطار جهودها للتسهيل على القطاع المدني وقطاع الاعمال في الكويت.

بدوره أكد مدير إدار نظم المعلومات بقوة الاطفاء العام العميد محمد القحطاني، أن الاطفاء نجحت في ميكنة 90% من خدماتها قبل جائحة كورونا، وذلك تماشياً مع خطة الدولة، حيث نجحت الإدارة في دراسة المخططات والمشاريع وتحويلها من النظام الورقي إلى النظام الآلي بالكامل ودون الحاجة للمراجعة.

وأضاف أن هدف الاطفاء من وراء ذلك كان إنجاز المشاريع النمطية خلال يوم واحد، لذلك تم تفعيل الرقابة التي حددت وقتاً معيناً لدراسة كل معاملة واعتمادها والوقوف على أسباب التأخير (إن وجدت)، حتى أن تراخيص المحلات والمباني اصبحت تتم عن طريق الموقع الالكتروني.

بدوره أكد مستشار تكنولوجيا المعلومات بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الدكتور أنور الحربي، أن أي برنامج ليس لديه مدة زمنية محددة للتنفيذ، أو لا يقدم إخطارات للمتعاملين، أو أنه يفتقد إلى المحاسبة عند تأخير المعاملة هو برنامج قاصر ويحتاج للتطوير، مشيراً إلى أن أخطر ما يواجه المراجعين عند مراجعتهم للوزارات هو توقف النظام عن العمل وعدم وجود نظام بديل.

وأوضح الحربي أن بعض الوزارات ما زالت تفتقد إلى الدورة المستندية المتكاملة، كما أنها قد تفتقد إلى ضوابط الانجاز المحددة، أو حق الاطلاع والشفافية، على الرغم من أن ذلك كله يعتبر من ضمن مؤشرات نجاح النظام من عدمه.

الجلسة الثالثة

ناقشت الجلسة الثالثة التحديات والحلول لتطوير البوابة الالكترونية المتكاملة للتراخيص، التي ادارها امين سر اتحاد المكاتب الهندسية و الدور الاستشارية الكويتية حمود الزعبي، و قال م. جابر ابو الحسن، من المكاتب الهندسية الاستشارية والدور الاستشارية الكويتية ان البوابة الالكترونية ساعدت وساهمت في انجاز التراخيص وتسهيل اعمال المكاتب الهندسية ولكن هناك تحديات من اهمها عدم وجود اتصال مباشر مع مهندس البلدية الذي يتعامل مع المعاملة الكترونيا لمعرفة النواقص او الملاحظات مما يؤخر اعمال ومعاملات المكاتب، مبينا أنت مبدأ "الاونلاين" يجب ان يكون شاملا ومرن ويغطي جميع الجوانب مع اهمية وجود خدمة الردود والتفاعل المباشر عبر المنصة الالكترونية لإنهاء الاجراءات كاملة.

من جهته قال الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والتنمية بالتكليف في وزارة الاشغال العامة م. احمد الصالح ان ميكنة المعاملات خطوة هامة وضرورية في ظل التطور الالكتروني الذي يسود العالم وقد جاءت جائحة كورونا لتغير الانظمة الادارية بمختلف دول العالم ومنها الكويت التي توجهت بشكل متكامل ومتطور الى ميكنة المعاملات، موضحا ان وزارة الاشغال جهة تتعامل مع جهات الدولة الاخرى ذات الاختصاص وليس مع اشخاص ومن اهم تلك المعاملات تراخيص البلدية وننسق بشكل كبير حول المعاملات المطلوبة.

ولفت الصالح الى اهمية العمل مع المكاتب الاستشارية خاصة وانهم شركاء نجاح معنا في مشاريع خطة التنمية وتنفيذها بشكل متميز والعمل على تذليل العقبات وتنفيذ الخطط والمشاريع بشكل فعال.

وزاد قائلا: لدينا خطط كبيرة في الوزارة حول الدفعات المالية للشركات لعدم عرقلة المشاريع واغلاقها ونعمل على خطط وحلول لميكنة تلك الاعمال وظهورها بشكل متكامل.

من جانبه قال الوكيل المساعد لشؤون محافظات العاصمة والجهراء بالتكليف في بلدية الكويت م. ثامر المطيري ان التراخيص بالبلدية تمر بمرحلة تطوير كبيرة، مشيرا الى اقتصار الوقت لإجراء المعاملة من اسبوعين الى يومين.

واضاف المطيري انه يتم العمل لتطوير الخدمات الالكترونية التي تتعامل بها المكاتب الاستشارية من خدمات الردود المباشرة والتعامل مع الجماهير ومتلقي الخدمة وانهاء الملاحظات والنواقص وان تكون هناك مرونة في انسيابية الاعمال.

ولفت المطيري الى ان ميكنة المعاملات قللت الازدحام البشري في اروقة البلدية واصبح تقديم المعاملات الالكترونية ميسر وسهل.

ووعد ان الخدمات المقبلة سيتم حل مشاكلها التي تواجه متلقي الخدمة وسوف يلاحظ مدى التطور الالكتروني في مختلف القطاعات التابعة للبلدية.